CP 5

CE/15/5.CP/9a
باريس، 23 مارس 2015
النسخة الأصلية: الإنجليزية

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization
Diversity of Cultural Expressions

Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture
Diversité des expressions culturelles

Organización de las Naciones Unidas para la Educación, la Ciencia y la Cultura
Diversidad de las expresiones culturales

Организация Объединенных Наций по вопросам образования, науки и культуры
Разнообразие форм культурного самовыражения

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
تنوع أشكال التعبير الثقافي

联合国教育、科学及文化组织
文化表现形式多样性

مؤتمر الدول أطراف
اتفاقية حماية وتعزيز
تنوّع أشكال التعبير الثقافي
الدورة العادية الخامسة
باريس، مقر اليونيسكو، القاعة رقم 2
من 10 إلى 12 يونيو 2015

البند 9أ من جدول الأعمال المؤقت: ملخص تحليلي للتقارير الدورية المقدمة كل أربع سنوات من قبل الدول أطراف الاتفاقية المبرمة عام 2013 و2014.

وفقا للفقرة 10 من القرار 4CP 10 لمؤتمر الدول الأطراف، تقدم هذه الوثيقة ملخصا لمناقشات اللجنة بعد تقارير مداولات الدول الأطراف في دورتيها العاديتين السابعة (2013) والثامنة (2014)، وتعرض الوثيقة CE/15/5.CP/INF.5 الملخصات الاستراتيجية والتحليلية للتقارير المقدمة من قبل الدول أطراف عام 2013 وعام 2014، كما تعرض الوثيقة CE/15/5.CP/INF.4 الملخصات التنفيذية لتقارير الدول الأطراف، وتتوافر التقارير الكاملة على موقع الاتفاقية التالي:
https://en.unesco.org/creativity/mr/periodic-reports-available-reports.

القرار المطلوب: الفقرة 26

معلومات عامة

1- تنص المادة 9 من اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (يُشار إليها فيما يلي بـ"الاتفاقية") بشأن *تبادل المعلومات وشفافيتها في الفقرة* (أ) على أن "تقوم الدول الأطراف بتقديم المعلومات المناسبة في تقاريرها إلى اليونسكو كل أربع سنوات بشأن التدابير المتخذة لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي داخل أراضيهم وعلى المستوى الدولي".

2- بحثت اللجنة الحكومية الدولية لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (يشار إليها فيما يلي بـ"اللجنة")، في دورتيها العاديتين السابعة (ديسمبر 2013) والثامنة (ديسمبر 2014)، 20 تقريرا و6 تقارير وملخصات الأمانة العامة التحليلية لها على التوالي.

3- تم دعوة مؤتمر الدول الأطراف في هذه الدورة لدراسة ما يلي:

i التقارير المقدمة عام 2013 وعام 2014, متاحة على الموقع التالي https://en.unesco.org/creativity/mr/periodic-reports-available-reports.
ii ملخصات الأمانة العامة التحليلية لتلك التقارير المبينة في الوثيقة CE/15/5.CP/INF.5;
iii ملخص مناقشات الدورتين العاديتين السابعة والثامنة للجنة بشأن التقارير وملخص الأمانة العامة التحليلي.
iv الملخصات التنفيذية لتلك التقارير المبينة في الوثيقة CE/15/5.CP/INF.4;
v الأمثلة الابتكارية بشأن تنفيذ الاتفاقية المبينة في التقارير والواردة في الوثيقة CE/15/5.CP/INF.5.

ملخص الإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة في الفترة من 2013 حتى 2014

4- تنفيذا للقرار 4CP 10 لمؤتمر الدول الأطراف وقرارات اللجان السادسة والسابعة والثامنة والمبادئ التوجيهية التشغيلية بشأن البند 9، قامت الأمانة العامة بالأنشطة التالية في الفترة من 2013 حتى 2014:

i إرسال خطابات ورسائل بريد إلكتروني تذكيرية لدعوة الدول الأطراف المعنية لتقديم تقاريرها إلى الأمانة العامة.

ii العمل مع الخبراء الدوليين لإجراء تحليل مقطعي للتقارير الـ25 الجديدة[1] وفقا للمواضيع الخمسة المبينة في إطار التقارير الدورية، وأثمرت اسهاماتها عن معلومات حول الملخص التحليلي المُحدَّث الوارد في المرفق الأول من هذه الوثيقة، كما ساعدت في وضع قائمة صلبة مكونة من 81 ممارسة جيدة مختلفة جغرافيا وموضوعيا، وهي منشورة عبر الإنترنت على الرابط التالي (https://en.unesco.org/creativity/mr/periodic-reports/innovative-examples) لتوفير مصدر إلهام لجميع أصحاب المصلحة التابعين للاتفاقية.

iii العمل مع الخبراء الدوليين لإجراء مراجعة مقطعية لتقارير 2012-2014 والمصادر الإضافية وفقا للمواضيع الناشئة ذات الأولوية التي حددتها الدورة العادية السابعة للجنة وهي: وضع الفنان والمساواة بين الجنسين وبث الخدمة العامة وتنوع وسائل الإعلام ودور المجتمع المدني وتأثير التقنيات الرقمية.

iv العمل، في تعاون وثيق مع مكاتب اليونسكو الميدانية (خاصة بانكوك وداكار) وخبراءها الدوليين، على تقديم ورش عمل تدريبية رائدة ووضع مقرر تدريبي للدول الأطراف بشأن إعداد التقارير الدورية المقدمة كل أربع سنوات.

v وضع المقترحات والمشاركة في جمع الأموال لبرنامج بناء القدرات الذي يحظى بأولوية خاصة من قبل الدول أطراف الاتفاقية، ونتيجة لهذه الجهود، قدمت السويد مساهمة سخية من شأنها أن تتيح للأمانة العامة والمكاتب الميدانية بناء قدرات وطنية لمتابعة الاتفاقية في أكثر من عشر دول نامية وإصدار الطبعتين الأولتين من تقرير الرصد العالمي للاتفاقية.

[1] قُدم تقرير إضافي من غواتيمالا في عام 2013، لكنه كان باللغة الإسبانية فقط، وبالتالي، لا يمكن إدراجه في ملخص الأمانة العامة التحليلي.

vi إجراء مراجعة للمبادئ التوجيهية التشغيلية وإطار التقارير الدورية، بما في ذلك المرفق الإحصائي، وتقديم مقترحا للمراجعات استنادا إلى تعليقات الأجهزة الرئاسية والخبراء الدوليين والدراسة المكتبية لدائرة الرقابة الداخلية بشأن تنفيذ الاتفاقية، وقد صاغت اللجنة هذا المقترح بمزيد من التفاصيل واعتمدته أيضا، وهو الآن معروض على مؤتمر الدول الأطراف للموافقة عليه في الوثيقة CE/15/5.CP/9b.

نظرة عامة على التقارير التي تلقتها الأمانة العامة في الفترة من 2013 حتى 2014

5- تلقت الأمانة العامة ما مجموعه 26 تقريرا[2]، كان ثلثيهم باللغة الإنجليزية والثلث الآخر باللغة الفرنسية وتقريرا واحدا باللغة الإسبانية[3].

6- سجلت الأمانة العامة التقارير وأقرت باستلامها وذكّرت الدول الأطراف ممن قدموا النسخة الإلكترونية فقط من تقريرهم لإرسال النسخة المطبوعة الموقعه من قبل المسؤول المعين.

7- قدمت عشرة دول أطراف، يمثلون 38٪ من التقارير، البيانات الإحصائية إما باستخدام مرفق المصادر والاحصائيات، أو بدمج بعض الإحصاءات الثقافية في تقريرهم الرئيسي.

8- بلغ العدد الإجمالي للتقارير التي تلقتها الأمانة العامة في الفترة من 2012 حتى 2014 ما مجموعه 71 تقريرا[4] (أي 61٪ من الـ116 تقريرا المتوقعة خلال تلك الفترة)، ويبين الجدول أدناه عدد التقارير ونسبتها التي كانت متوقعة والتي تم تسلمها حسب المنطقة، ويبين المرفق الموجود بهذه الوثيقة قائمة البلدان المتوقع لها تقديم تقاريرها في الفترة من 2015 حتى 2016 بما فيها البلدان المتأخر في تقديم التقارير.

عدد ونسبة التقارير الدورية المقدمة كل أربع سنوات والمتوقعة والمتلقاة (2012- 2014)

المنطقة	التقارير المتوقعة	التقارير المُتلقاة
المجموعة 1	23	21 (91%)
المجموعة 2	23	17 (74%)
المجموعة 3	23	12 (52%)
المجموعة 4	11	6 (55%)
المجموعة 5أ	28	9 (32%)
المجموعة 5ب	8	6 (75%)
الإجمالي	**116**	**71 (61%)**

9- قُدمت غالبية التقارير من قبل **الدول الأوروبية** (أي ما مجموعه 38 تقريرا من المجموعتين الأولى والثانية، بما في ذلك تقرير الاتحاد الأوروبي)، وقدمت **أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي** 12 تقريرا تمثل نصف التقارير التي كانت متوقعة، كما قدمت منطقة **آسيا والمحيط الهادئ** ستة تقارير - أي ما يزيد قليلا على نصف التقارير المتوقعة، ثم وردت تسعة تقارير من **أفريقيا**، لكن هذا العدد يمثل الثلث فقط من التقارير التي كانت متوقعة من تلك المنطقة، إذا كان من المتوقع في الواقع تلقي أكبر عدد من التقارير من هذه المنطقة نظرا لارتفاع معدل التصديق المبكر على الاتفاقية، وقدمت **الدول العربية** ستة تقارير، تمثل أكثر من ثلثي العدد المتوقع.

[2] قدمت الدول الأطراف التالية تقاريرها في الفترة ما بين 1 سبتمبر 2012 و31 أغسطس 2014: ألبانيا، أندورا، أرمينيا، بنغلاديش، البوسنة والهرسك، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الصين، كوت ديفوار، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، جمهورية الدومينيكان، مصر، غواتيمالا، غينيا، كينيا، الكويت، ملاوي، هولندا، رومانيا، صربيا، توغو، أوكرانيا، المملكة المتحدة، فيتنام.

[3] غواتيمالا

[4] متضمنا تقرير الاتحاد الأوروبي.

ملخص مناقشات الدورتين العاديتين السابعة والثامنة للجنة

10- بحثت اللجنة، في دورتها العادية السابعة في ديسمبر 2013، ما مجموعه 19 تقريرا من التقارير الدورية المقدمة كل أربع سنوات والمتلقاة قبل 31 أغسطس 2013 بالإضافة إلى ملخص الأمانة العامة التحليلي لتلك التقارير، كما بحثت اللجنة، في دورتها العادية الثامنة في ديسمبر 2014، ما مجموعه 6 تقريرا من التقارير الدورية المقدمة كل أربع سنوات والمتلقاة قبل 31 أغسطس 2014 بالإضافة إلى موجز الأمانة العامة التحليلي لتلك التقارير.

11- أدلى أعضاء اللجنة ومراقبوها، أثناء إشادتهم الجماعية بتقارير الأطراف ومساهمات الخبراء وجودة وثائق عمل الأمانة العامة، بعدد من الملاحظات والاقتراحات الملخصة أدناه.

12- تم تحديد عدة **مواضيع ناشئة** منها: القضايا الرقمية وحالة الفنانين وحرية التعبير الفني ودور بث الخدمة العامة ووسائل الإعلام المستقلة، وتم التأكيد على أولويات اليونسكو بالنسبة للمساواة بين الجنسين والشباب باعتبارها بؤر سياسية فيما يتعلق بالاتفاقية، كما سُلط الضوء على أحد الموضوعات القائمة - دور المجتمع المدني - باعتباره منطقة حيوية وأُوصي به لكونه مركز نشاط مستمر للتقارير الدورية وتحليل الأمانة العامة، ومن ثم حُدد هذا الموضوع كبند منفصل في جدول أعمال الدورة العادية التاسعة للجنة، كما تم التشديد بنفس القدر على أهمية تعزيز التركيز على المادة 16 المعنية بالمعاملة التفضيلية التي هي في صميم اهتمامات البلدان النامية.

13- من بين **التحديات** التي أثارتها اللجنة فيما يتعلق بالتقرير الدوري كان نقص **الموارد المالية** واستمرار عدم **الوعي** بنطاق الاتفاقية وأهدافها في الدوائر الحكومية وبين عامة الناس على حد سواء، وقد كان هذا، وفقا لعديد من أعضاء اللجنة، أحد العوامل الرئيسية المسؤولة عن التأخر في الوفاء بالتزام تقديم تقارير الدول الأطراف، ومن ثم طلبت اللجنة من الأمانة العامة العمل بنشاط نحو تنفيذ عمليات التوعية ومساعدة الدول الأطراف على تعزيز وضوح الاتفاقية وفهمها بين جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة.

14- واجهت الدول الأطراف تحد آخر يتمثل في **نقص البيانات والموارد البشرية** والبنية التحتية لجمع المعلومات لإنتاج تقارير وافية، لكن في واقع الأمر لم تقدم العديد من الدول الأطراف تقاريرها في الأصل أو قدمت تقارير ناقصة، وفي هذا السياق سُلط الضوء على بناء القدرات من قبل اللجنة كأولوية للسنوات القادمة، وأكد أعضاء اللجنة على ضرورة **تنمية القدرات** ليس فقط لتقديم التقارير الدورية ولكن أيضا لصنع السياسات، كما أكدوا على أن تنمية القدرات هي عملية طويلة الأجل تتطلب مساهمات منتظمة من خارج الميزانية.

15- كان من المفهوم لدى أعضاء اللجنة أن "بناء القدرات من أجل إعداد التقارير الدورية" يعد بمثابة تنظيم **لدورات تدريبية داخل البلد** من أجل العمل بشكل مباشر مع فرق وطنية مكونة من مسؤولي وزارة الثقافة وممثلين عن الوزارات الأخرى ومنظمات المجتمع المدني لاستكمال إطار إعداد التقارير وبناء قدرتهم على إنتاج التقرير، واستنادا إلى الخبرة بورش العمل التجريبية التي أقيمت في عام 2013، كانت هذه الطريقة فعالة للغاية وثبت أن إعداد التقارير الدورية يعتبر أداة قيمة لزيادة الوعي وبناء القدرات وتعزيز التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة.

16- أقرت اللجنة أيضا بأهمية إدارة المعرفة والجهود التي تبذلها الأمانة العامة لوضع نظام من شأنه أن يؤدي إلى الاستفادة القصوى من المعلومات والبيانات الموجودة بما في ذلك أمثلة السياسات والبرامج المبتكرة.

17- أشار بعض أعضاء اللجنة إلى أن إعداد تقرير ما يحتاج إلى عمالة كثيفة فضلا عن وضعه عبئا إضافيا على موارد الوزارات الوطنية المسؤولة عن الثقافة والتي تعاني بالفعل من ضغط هائل، وبالنظر بعين الاعتبار إلى أن اتفاقية عام 2005 ليس بها "قائمة"، التي غالبا ما تعمل كحافز في اتفاقيات اليونسكو الأخرى، أكد أعضاء اللجنة على أهمية **تحديد حوافز أخرى**، ومن ضمن الطرق المستخدمة لتحفيز الدول الأطراف على جمع تقاريرهم ما قد يتمثل في ضمان توزيع أوسع للممارسات الجيدة المحددة في التقارير وتعزيزها بشكل أفضل، على سبيل المثال، من خلال تقرير الرصد العالمي الذي من المتوقع أن يتم نشر الطبعة الأولى منه في نهاية عام 2015.

18- ناقشت اللجنة أيضا الحاجة إلى وضع **إطار لرصد النتائج** للاتفاقية جنبًا إلى جنب مع تشجيع جميع الدول الأطراف على المساهمة في عملية الرصد العالمي عن طريق تقديم تقاريرهم، ففي حين تعرض بعض تقارير الدول الأطراف معلومات حول مجموعة من مؤشرات الأثر الفردي التي تقيس مستويات التمويل أو مستويات المشاركة في الأنشطة الثقافية، فإنها لا تشكل نظاما شاملا ذا صلة من المؤشرات لقياس ورصد تأثير السياسة بمرور الوقت.

تحليل الأمانة العامة

19- اعتمدت الدورة السابعة للجنة قرارا دعا الأمانة العامة إلى مواصلة تحليلها لتقارير الدول الأطراف الدورية واستخدام **مصادر إضافية ذات صلة**، ومن أجل الاستفادة من عدد أكبر من التقارير والتوازن الجغرافي وافقت اللجنة على إعداد تحليل الأمانة العامة **كل سنتين**، الأمر الذي يتطلب مراجعة المبادئ التوجيهية التشغيلية بشأن المادة (9) التي اعتمدتها الدورة العادية الثامنة للجنة.

20- يُعرَض تحليل الأمانة العامة لتقارير الأطراف المقدم في 2013 و2014 على مؤتمر الدول الأطراف في الوثيقة CE/15/5.CP/INF.5، حيث يثبت تحليل التقارير أن خطوط الاستمرارية في اتجاه تنفيذ اتفاقيات تحدث على المستوى القُطري، على وجه الخصوص، بشأن اعتماد تدابير جديدة لدعم الإبداع وتوسيع الأسواق المحلية وتعزيز قدرات الإنتاج والتوزيع الثقافي، ويجري حاليا تصميم سياسات وبرامج جديدة تعمل على دمج الثقافة في إستراتيجيات النمو والتنمية الدولية والوطنية على حد سواء، كما يجري ربطها بآليات تنسيق ونماذج حوكمة جديدة، وكشف تحليل التقارير أيضا أن البلدان النامية

تنشط على نحو متزايد في مجال التعاون بين بلدان الجنوب أو التعاون الإقليمي، من خلال برامج لدعم تنقل الفنانين، أو في مجال تبادل السلع والخدمات الثقافية.

21- أُجريت دراسات مقطعية إضافية من قبل خبراء دوليين معترف بهم لاستكمال تحليل الأمانة العامة للتقارير استجابة لقراري اللجنة (7IGC.13و 7IGC 5) لدراسة جميع التقارير الدورية المستلمة حتى الآن ولتقديم معلومات حول ما اتخذته الدول الأطراف من تدابير ذات صلة بوضع الفنانين والتقنيات الرقمية وبث الخدمة العامة ولتقييم دور المجتمع المدني في تنفيذ الاتفاقية، كما أجرت الأمانة العامة تحليلا منفصلا بشأن التدابير المتخذة لتعزيز المساواة بين الجنسين، ودُمجت نتائج هذا التحليل في تقرير اليونسكو المنشور حديثا بشأن الجنس والثقافة.

22- تبين نتائج التحليل المقطعي أن الدول الأطراف قد اتخذت مجموعة كبيرة من التدابير الرامية إلى تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي في العصر الرقمي, مثل التدابير الرامية إلى دعم برامج محو الأمية الرقمية كوسيلة لتعزيز المساواة في الوصول إلى الثقافة والتدابير الرامية إلى تعزيز الإبداع الرقمي مثل تحديث قطاعات معينة من النشر أو الموسيقى أو السينما وكذلك التدابير الرامية إلى تقديم الدعم إلى أشكال جديدة من الفن الإلكتروني، كما سُلط الضوء على الدور الفريد للصندوق الدولي للتنوع الثقافي المتمثل في تقديم الدعم للمشاريع التي تنطوي على التدريب الرقمي ونقل التكنولوجيا وإنتاج فنون الوسائط المتعددة، وتتراوح القضايا المحددة للمناقشة المستقبلية ما بين ظهور عمالقة جدد في الأسواق الثقافية إلى التقدم السريع للبيانات الضخمة ووسائل الاعلام الاجتماعية والدينامية المتزايدة للجنوب الرقمي التي تستوجب إعادة النظر في إستراتيجيات التعاون الدولي.

23- توصل التحليل المقطعي لتنوع وسائل الإعلام وبث الخدمة العامة أن أكثر من ثلث الدول الأطراف قد ذكر تدابير محددة متخذة في السنوات الثلاث إلى الخمس الماضية في مجال الإنتاج المستقل ووسائل إعلام الخدمة العامة والسياسة السمعية البصرية المتصلة والتدابير التنظيمية، ويشير هذا إلى أهمية تنوع وسائل الإعلام كهدف عند تنفيذ الاتفاقية ويوضح الإرادة السياسية لتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي من خلال إنتاج محتوى إعلامي عالي الجودة، كما حدد التحليل عددا من الاتجاهات في أنواع التدابير المذكورة من قبل الدول الأطراف بما فيها تلك التي تتناول رقمنة المحتوى وتقارب وسائل الإعلام، ومع ظهور الشبكات الرقمية والمنصات الإلكترونية، أشار التحليل إلى أنواع جديدة من الجهات الاعلامية الفاعلة ذات الصلة بتنفيذ الاتفاقية مثل الصحفيين المواطنين ومنتجي الأفلام الهواة ممن يمكن اعتبارهم أيضا أصحاب مصلحة رئيسيين، وتخلص الدراسة إلى ملاحظة أن تنوع وسائل الإعلام لا يمكن أن يُعزز في ظل غياب حرية الإعلام والحريات الأساسية ذات الصلة، وإلى تسليط الضوء على أهمية وجدوى اتفاقية الحرية الوطنية للقوانين الإعلامية.

24- يقدم تقييم المجتمع المدني الأدلة الكمية للعلاقة بين قوة المجتمع المدني بشكل عام ومشاركته في تنفيذ الاتفاقية بشكل خاص، فالسبل والوسائل المتبعة لخلق وحفظ وتحسين حوار هادف بين المجتمع المدني والسلطات العامة تعد مطلوبة كوسيلة للتغلب على التواصل الهش بينهما، ومن أجل التغلب على بعض التحديات المتعلقة بإعداد التقارير الدورية، وُضعت سلسلة من التوصيات, منها مواصلة العمل على تحديد أفضل الممارسات بشأن التعاون بين المجتمع المدني والدولة وإقامة شراكات جديدة بين بلدان الجنوب وبلدان الشمال.

تحديد الدول الأطراف للخطوات المقبلة بشأن تنفيذ الاتفاقية

25- وصفت الدول الأطراف في تقاريرها المجالات ذات الأولوية لتنفيذ الاتفاقية على مدى السنوات الأربع القادمة، والتي من بينها:

- الدمج الواضح للاتفاقية في وثائق السياسات ذات الصلة من خلال أطر السياسة الثقافية والترتيبات المشتركة بين الوزارات (مراجعة السياسة الثقافية الوطنية ووضع خطة عمل في بوروندي وإنشاء فريق عمل مشترك بين الوزارات بشأن تنفيذ الاتفاقية في أوكرانيا وتخصيص ميزانية محددة لتنفيذ الاتفاقية في كينيا وإنشاء المجلس الوطني للفنون والتراث في ملاوي).
- تطوير قدرات الحكومات المحلية لتنفيذ الاتفاقية ودمج معلومات عن الاتفاقية في المناهج الدراسية وإنشاء مركز وطني للتنوع الثقافي (ألبانيا).
- رفع الوعي بالاتفاقية بين الجهات الحكومية والمجتمع المدني وإجراء تقييم لتنفيذه (بوركينا فاسو وكوت ديفوار وغينيا).
- تحسين توافر المعلومات والبيانات (إنشاء مكتب إحصاءات ثقافية في بوروندي) وتقييم التدابير المُنفَّذة ورصدها (صربيا).
- تحديد مقاييس أفضل لإعلام الحكومات الوطنية وأصحاب المصلحة في المجتمع المدني بشأن ما إذا كان يتم بذل جهود كافية لضمان تنوع أشكال التعبير الثقافي (المملكة المتحدة).
- توفير التدريب والتوعية على عدة مستويات (إنشاء باليه وطني ودار نشر ومركز تربية موسيقية في بوروندي ومركز فنون خاصة لتدريب الفنانين، وخاصة الشباب والنساء، في كينيا).
- تعزيز منصات أو شبكات أو منظمات المجتمع المدني (تعزيز الائتلاف الوطني للصناعات الثقافية في ملاوي).
- تعزيز التعاون عبر الحدود والشراكات الإقليمية (تعزيز تنقل الفنانين وتنظيم معرض بينالي للثقافة والفنون في بوروندي).

26- قد يرغب مؤتمر الدول الأطراف في اعتماد القرار التالي:

مشروع القرر 5CP 9a

قام مؤتمر الدول الأطراف بما يلي,

1- *الاطلاع على الوثيقة* CE/15/5.CP/9a *ومرفقها، والوثيقة الإعلامية* CE/15/5.CP/INF.4.

2- *استدعاء قراراه* 10 4CP *وقراري اللجنة* 7A 8IGC و5 7IGC.

3- *الإحاطة بملخص الأمانة العامة التحليلي كما ورد في الوثيقة CE/15/5.CP/INF.5.*

4- *كما يحيط علمًا بالوثائق الإعلامية* CE/14/8.IGC/INF.4 CE/14/8.IGC/INF.5و CE/14/8.IGC/INF.6 *التي تحتوي على تحليل القضايا المختارة التي حددتها الهيئات الرئاسية (مثل تأثير التقنيات الرقمية، ودور المجتمع المدني، ودور بث الخدمة العامة).*

5- *اتخاذ قرار بأن الدول الأطراف ممن صدقت على الاتفاقية في عام 2012 ينبغي لها تقديم تقاريرها الدورية الأولى المقدمة كل أربع سنوات إلى الأمانة العامة قبل 30 أبريل 2016، وأن التي صدقت عليها في عام 2013 ينبغي لها تقديم تقاريرها قبل 30 أبريل 2017.*

6- *كما يقرر أن الدول الأطراف ممن صدقت على الاتفاقية بين عامي 2005 و2008 ينبغي لها تقديم تقاريرها الدورية الثانية المقدمة كل أربع سنوات إلى الأمانة العامة قبل 30 أبريل 2016، وأن التي صدقت عليها في عام 2009 ينبغي لها تقديم تقاريرها قبل 30 أبريل 2017.*

7- *مطالبة الأمانة العامة بدعوة الدول الأطراف المعنية إلى جمع تقاريرها الدورية المقدمة كل أربع سنوات في مدة لا تتجاوز ستة أشهر قبل الموعد النهائي المحدد لتقديمها، على النحو المنصوص عليه في الفقرتين 5 و6 أعلاه.*

8- *كما يطالب الأمانة العامة بأن تقدم له في الدورة العادية التاسعة للجنة في ديسمبر 2015 تقرير الرصد العالمي الأول المقدم كل سنتين بشأن تنفيذ الاتفاقية في جميع أنحاء العالم على أساس التقارير الدورية المقدمة كل أربع سنوات والمصادر الأخرى.*

9- *تشجيع الدول الأطراف على توفير موارد من خارج الميزانية لبرنامج تدريب على إعداد التقارير ولتنفيذ نظام إدارة معرفة عالمي مصمم لتنفيذ البندين 9 و19 من الاتفاقية.*

10- *دعوة اللجنة إلى أن تقدم إليه في دورته العادية المقبلة في عام 2017 التقارير الدورية المقدمة كل أربع سنوات جنبا إلى جنب مع تعليقاتها وتحليل الأمانة العامة في شكل تقرير رصد عالمي.*

المرفق

**الدول المتوقع لها تقديم تقاريرها في الفترة ما بين 2015 و2016,
وكذلك الدول المتأخر في تقديم التقارير**

الدولة	تاريخ الاستحقاق	
أ - ي	2015	2016
أفغانستان	متأخر	
ألبانيا		التقرير الثاني
أندورا		التقرير الثاني
أنجولا		التقرير الأول
الأرجنتين		التقرير الثاني
أرمينيا		التقرير الثاني
أستراليا	متأخر	
النمسا		التقرير الثاني
أذربيجان	متأخر	
بنجلاديش		التقرير الثاني
بربادوس	متأخر	
بيلاروسيا	متأخر	
بنين	متأخر	
بوليفيا (دولة متعددة القوميات)		التقرير الثاني
البرازيل		التقرير الثاني
بلغاريا		التقرير الثاني
بوركينا فاسو		التقرير الثاني
بوروندي		التقرير الثاني
كمبوديا		التقرير الثاني
الكاميرون	متأخر	
كندا		التقرير الثاني
جمهورية أفريقيا الوسطى		التقرير الأول
تشاد	متأخر	
تشيلي		التقرير الثاني
الصين		التقرير الثاني
الكونغو	متأخر	
كوستا ريكا	التقرير الأول	
كوت ديفوار		التقرير الثاني
كرواتيا		التقرير الثاني
كوبا		التقرير الثاني
قبرص		التقرير الثاني
الجمهورية التشيكية		التقرير الثاني
جمهورية الكونغو الديمقراطية	متأخر	
الدنمارك		التقرير الثاني
جيبوتي	متأخر	
جمهورية الدومينيكان		التقرير الثاني
الإكوادور		التقرير الثاني
مصر		التقرير الثاني
غينيا الاستوائية	متأخر	

الدولة	تاريخ الاستحقاق	
أ - ي	2015	2016
إستونيا		التقرير الثاني
إثيوبيا	متأخر	
الاتحاد الأوروبي		التقرير الثاني
فنلندا		التقرير الثاني
فرنسا		التقرير الثاني
الجابون	متأخر	
جامبيا	التقرير الأول	
جورجيا	متأخر	
ألمانيا		التقرير الثاني
اليونان		التقرير الثاني
جرينادا	متأخر	
غواتيمالا		التقرير الثاني
غينيا		التقرير الثاني
جويانا	متأخر	
هايتي	متأخر	
هندوراس	متأخر	
المجر		التقرير الثاني
أيسلندا	متأخر	
الهند	متأخر	
أندونيسيا		التقرير الأول
أيرلندا		التقرير الثاني
إيطاليا		التقرير الثاني
جامايكا	متأخر	
الأردن		التقرير الثاني
كينيا		التقرير الثاني
كوريا (جمهورية)		التقرير الثاني
الكويت		التقرير الثاني
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	متأخر	
لاتفيا		التقرير الثاني
ليسوتو	متأخر	
ليتوانيا		التقرير الثاني
لوكسمبورغ		التقرير الثاني
مدغشقر	متأخر	
مالي	متأخر	
مالطا	متأخر	
موريشيوس	متأخر	
المكسيك		التقرير الثاني
موناكو		التقرير الثاني
منغوليا		التقرير الثاني
مونتينيغرو		التقرير الثاني
موزمبيق	متأخر	
ناميبيا		التقرير الثاني

الدولة	تاريخ الاستحقاق	
أ - ي	2015	2016
هولندا		التقرير الثاني
نيوزيلندا		التقرير الثاني
نيكاراغوا	متأخر	
النيجر	متأخر	
نيجيريا		التقرير الثاني
النرويج		التقرير الثاني
عمان		التقرير الثاني
فلسطين	التقرير الأول	
بناما	متأخر	
باراجواي		التقرير الثاني
بيرو		التقرير الثاني
بولندا		التقرير الثاني
البرتغال		التقرير الثاني
قطر	متأخر	
جمهورية مولدوفا	متأخر	
رومانيا		التقرير الثاني
رواندا		التقرير الأول
سانت لوسيا	متأخر	
سانت فنسنت وجزر غرينادين	متأخر	
السنغال	متأخر	
صربيا		التقرير الثاني
سيشيل	متأخر	
سلوفاكيا		التقرير الثاني
سلوفينيا		التقرير الثاني
جنوب أفريقيا	متأخر	
إسبانيا		التقرير الثاني
السودان	متأخر	
سوازيلاند		التقرير الأول
السويد		التقرير الثاني
سويسرا		التقرير الثاني
الجمهورية العربية السورية		التقرير الثاني
طاجيكستان		التقرير الثاني
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	متأخر	
توجو		التقرير الثاني
ترينداد وتوباغو	متأخر	
تونس		التقرير الثاني
أوكرانيا		التقرير الثاني
الإمارات العربية المتحدة		التقرير الأول
المملكة المتحدة		التقرير الثاني
جمهورية تنزانيا المتحدة	التقرير الأول	
أوروغواي		التقرير الثاني
فيتنام		التقرير الثاني
زيمبابوي	متأخر	